القياس عند أوائل النحاة

■ إعداد: أ. معتوق مفتاح عمران أبو حلفاية
جامعة المرقب – كلية المعلمين / سوق الجمعة

تعريف القياس لغة :

هو تقدير الشّيء على مثاله ، وجاء في اللّسان(1): قاس الشّيء يقيسه قيسًا وقياسًا واقتاسه : قدّره على مثاله ، المقياس المقدر ،والمقياس : ما قيس به .

أمّا في الإصطـــلاح :

فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه(2) .

ولا خلاف بين التعريفين .

أركـــان القيـــــاس :

للقياس أربعة أركان لابدّ من توافرها وهي :

أصـــل : وهو المقيس عليه .

فـــرع : وهو المقيس .

حكـــم : وهو الشّيء المشترك بينهما .

علّـــة : جامعة بين المقيس والمقيس عليه .

ومثال ذلك أنْ تقيس نائب الفاعل ، وهو فرع على الفاعل وهو أصل،فالحكم هو الرّفع لنائب الفاعل ، كما هو في الفاعل ، والعلّة الجامعة بينهما هو الإسناد(3) .

والقياس بهذه الصّورة موجود منذ عيسى بن عمر ، والخليل ، وسيبويه وغيرهم من أئمة اللّغة السّابقين ؛ فكانوا يقيسون على المسموع من كلام العرب قـــال ابـــن

(1)- لسان العرب ، لابن منظور ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة – مصر ،ط3 ، 1414هـ 1994 ف ، ج16 ، ص187 مادة (قيس) .

(2)- الاقتراح في علم أصول النّحو ، للسّيوطي ، تحقيق د. أحمد محمد قاسم ، القاهرة – مصر ، (د ، ط – د ، ت) ، ص94 ، بتصرف .

(3)- المرجع السابق ، ص96 ، بتصرف .

سلام في حديثه عن عبد الله بن أبـــي إسحـــاق "كان أوّل من بـــعج النّحـــو ، ومدّ القياس ، وشرح العلل "(1) .

وعبد الله بن أبـــي إسحـــاق هذا كان يطعن على العرب الفصحـــاء إذا خالفوا القياس ، فقد لحّن النّابغة في قوله :

قَبِتُ كأني سَاورَتْنِي ضَئِيلةٌ مِنَ الرَّقْشِ في أنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ(2)

" إذ جعل القافية مرفوعة ، وحقها أنْ تُنْصب على الحال ؛ لأنَّ المبتدأ قبلها تقدَّمه الخبـــر وهو الجار والمجرور ، وكأنَّ النّابـــغة ألغاهما لتقـــدمهما وجعل ناقـــعًا الخبر ، ... "(3) .

وكذا عيسى بن عمر ، مضى على نهج أستاذه ابن أبي إسحاق في القياس ، فهو يقيس النّصب في لفظه (مطرًا) الأولى من قول الشّاعر :

سَلاَمُ اللهِ يَا مَطَرًا عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ(4)

يقـــول سيبـــويه : " وكان عيســـى بـــن عمر يقـــول : (يا مطرًا) يشـــبّه

---

(1)- طبقات فحول الشّعراء ، تأليف محمد بن سلام الجمحي ، قرأه وشرحه أبو فهر محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة – مصر ، (د ، ط) ، 1974 ف ، ج1 ، ص14 .

(2)- ديوان النّابغة ، تحقيق وشرح كرم البستاني ، دار صادر للطباعة والنّشر ، دار بيروت للطباعة والنّشر ، بيروت – لبنان (د ، ط) ، 1383 هـ ، 1693 ف ، ص80 ./ البيت من شواهد الكتاب، تأليف عمرو بن عثمان بن قَنْبر سيبويه ، تحقيق وشرح عبد السّلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، ط1 ، (د ، ت) ، ج2 ، ص89 ، والشّاهد فيه رفع (ناقع) على الخبرية للسُّمّ مع إلغاء الجار والمجرور ، ولو نصب (ناقع) على الحالية مع جعل الجار والمجرور خبرًا الجاز أيضًا ./ مغني اللبيب ، لجمال الدّين بن هشام الأنصاري ، تحقيق د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، راجعه سعيد الأفغاني ، دار الفكر القاهرة – مصر ، ط6 ، 1985 ف ص743 ./ شرح الأشموني ، حققه وشرح شواهده ووضع فهارسه د. عبد الحميد السّيد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتّراث ، (د ، ط – د ، ت) ، ج3 ، ص110 ./ المعجم المفصل في شواهد اللّغة العربية ، إعداد د- إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ط1 ، 1417 هـ ، 1996 ف ، مج4 ، ص319 .

(3)- المدارس النّحوية ، د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة – مصر – ط5 ، (د ، ت) ، ص25 ، 26 .

(4)- الشّعر والشّعراء ، تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، دار الثّقافة ، بيروت – لبنان – (د ، ط – د ، ت) ، ج1 ، ص424 وفيه : " هو الأحوص بن محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت بن أبي الأقلح " وهو قائل البيت ./ الكتاب ، ج2 ، ص202 ، وهو برواية :

سلام الله يا مطرٌ عليها ** وليس يا مطرُ السّلام ./ والبيت من شواهد شرح التّسهيل ، لابن مالك وهو جمال الدّين محمد بن عبد الله الطّائي الجيّاني الأندلسي ، تحقيق د. عبد الرحمن السّيد – د. محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة ، القاهرة – مصر ، ط1 ، 1410 هـ

بقوله : (يا رجلاً) ، يجعله إذا نوّن وطال كالنّكرة ... وله وجه من القياس "(1) .

أمّا عند أبي عمرو بن العلاء ، فنجده يأخذ بالاطراد في القواعد،ويتشدد في القياس ، فقد قال له بعض معاصريه : " أخبرني عما وضعت ممّا سميته عربية ، أيدخل فيه كلام العرب كلّه ؟ فقال : لا ، فقال له كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهو حجّة ؟ قال أعمل على الأكثر ، وأسمي ما خالفني لغات..." (2) .

أمّا يونس بن حبيب في نحوه وما وضعه من أقيسة تفرّد بها ، وخالف الخليل ، حيث يقول سيبويه : "وسألت الخليل عن قول الأعشى ، ...

إنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الْخَيْلِ عَادَتُنَا وَ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ(3)

فقال : الكلام ههنا على قولك يكون كذا أو يكون كذا ، لمّا كان موضعُها لو قال فيه أتركبون لم ينقص المعنى ، صار بمنزلة قولك ولا سابقٍ شيئًا ، وأمّا يونس فقال : أرفعه على الابتداء كأنّه قال : أو أنتم نازلون ، ... وقول يونس أسهل ، وأمّا الخليل فجعله بمنزلة قول زهير :

بَدَالِيَ أَنِّي لستُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلا سَابِقٍ شَيئًا إذَا كَانَ جَائِيَا(4)

---

(1)- الكتاب ، ج2 ، ص202 ، 203 .

(2)- وفيات الأعيان ، لأبي العبّاس شمس الدّين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ، تحقيق د. إحسان عبّاس ، دار صادر بيروت – لبنان ، (د ، ط) ، 1414 هـ ، 1994 ف ، ج2 ، ص468 ، 469 .

(3)- الشّعر والشّعراء ، ج1 ، ص178 ، وفيه : " الأعشى : ميمون بن قيس ، هو من سعد ضَبُيْعَة بن قيس ، وكان أعمى ، ويكنى أبا بصير ..." ./ الكتاب ، ج3 ، ص51 ، والشّاهد فيه رفع : (تنزلون) عطفًا على معنى إنْ تركبوا ، وهو المسمى عطف التّوهم ؛ لأنّ معناه أتركبون فذاك عادتنا ، أو تنزلون في معظم الحرب فنحن معروفون بذلك ، وهذا مذهب الخليل ، وحمله يونس على القطع ، والتّقدير عنده أو أنتم تنزلون،.../ والبيت من شواهد مغني اللّبيب ، ص909 ./ المعجم المفصّل في شواهد اللّغة – مج6 ، ص223 ، 224 .

(4)- ديوان زهير ، دار بيروت للطباعة والنّشر ، (د ، ط) ، 1402 هـ ، 1982 ف ، ص107./ الكتاب ، ج3 ، ص51 ، واستشهد به سيبويه تقوية للحمل على المعنى ؛ فإنّ معناه لستُ بمدركٍ ولا سابقٍ والبيت من شواهد شرح المفصّل ، تأليف موفق الدّين يعيش بن علي بن يعيش ، مكتبة المتنبي – القاهرة – مصر ، (د ، ط – د ، ت) ، مج1 ، ج1 ، ص52 ./ شرح التّسهيل ، لابن مالك وهو جمال الدّين محمد بن عبد الله الطّائي الجيّاني الأندلسي ، تحقيق د. عبد الرحمن السّيد – د. محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة ، القاهرة – مصر ، ط1 1410 هـ ، 1990 ف ، مج1 ، ج1 ، ص381 ج2 ، ص52 & مج2 ، ج4 ، ص47 ./ مغني اللّبيب ، ص131 ، 380 ، 600 ، 619 622 – 715 ، 889 ./ المعجم المفصّل في شواهد اللّغة العربية ، مج8 ، ص312 .

والاشتراك على هذا التَّوهُّم بعيد كبُعْدِ (ولا سابقٍ شيئًا) ..." (1) .

أمّا الخليل بن أحمد فكان يبني القياس على الكثرة المطردة من كلام العرب ، مع نصه دائمًا على ما يخالفه ، ومحاولته في أكثر الأحيان أنْ يجد له تأويلا ، ومن ذلك : أنّه كان يرفع تابع المنادى المعطوف ، يقول سيبويه : "وقال الخليل – رحمه الله : من قال : (يا زيدُ والنَّضرَ) فنصب ، فإنّما نصب؛لأنَّ هذا كان من المواضع الّتي يُردُّ فيها الشّيءُ إلى أصله ، فأمّا العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون : (يا زيدُ والنّضرُ) ، وقرأ الأعرج :" يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ " (2) ، فرفع ويقولون : : (يَا عمرُو والحارثُ) ، وقال الخليل – رحمه الله – هو القياس "(3) .

أمّا سيبويه فدائمًا يتشدد فيه ، وقد يفضي به تشدده إلى أنْ يرفض القياس على بعض ما جاء عن العرب كثيرًا ، ومن خير ما يوضح ذلك عنده،النّسبة إلى فَعِيل وفُعَيْل ، فقد كَثُر عن العرب في هذين المثالين أنْ يصوغوهما على فَعَلِيّ وفُعَلِيّ ، يقول سيبويه : "فمن المعدول الّذي هو على غير القياس قولهم في هُذَيل : هُذَلِيّ ، وفي فُقَيْم كنانة : فُقَمِيٌّ ، وفي مُلَيْح خُزَاعة : مُلَحِيٌّ ، وفي ثُقَيف : ثَقَفِيّ... "(4) .

وفي نص سيبويه السّابق نراه يمنع ما يقاس على ما ورد عن العرب رغم كثرته ، إذْ رأى أنَّ حقّ هذه الألفاظ إقرار (الياء) في النّسب ، يقول : "وقال بعضهم : إبلٌ حَمَضِيّة ، إذا أكلت الحَمْض ، ... وحمضية أجود وأكثر وأقيس في كلامهم "(5) ، في حين أنّه يجعل حذف (الياء والواو) مقيسًا "وذلك قولك في

(1)– الكتاب ، ج ، ص 50 ، 51 .

(2)– سبأ ، من الآية 10 ./ إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن إسماعيل النّحاس ، تحقيق د. زهير غازي زاهد ، مطبعة العني بغداد ، (د ، ط) 1397 هـ ، 1977 ف ، ج4 ، ص657 ، 658 ، وفيه : " (والطيرُ) بالرّفع قراءة الأعرج وأبي عبد الرّحمن " .

(3)– الكتاب ، ج2 ، ص186 ، 187 .

(4)– المرجع السابق ، ج3 ، ص335 .

(5)– المرجع السابق ، ج3 ، ص336 .

ربيعة : رَبَعِيٌّ ، وفي حنيفة : حَنَفِيٌّ ... وفي شَنوءة : شَنَئِيٌّ "(1) ؛ويعلل سيبويه ذلك القياس بقوله :" وذلك ؛ لأنَّ هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء ؛لمَّا أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى الاسم ، فلمَّا اجتمع في آخر الاسم تغيير وحذف لازم لزمه حذف هذه الحروف ؛ إذْ كان من كلامهم أنْ يحذفوا لأمر واحد ، فكلَّما ازداد التَّغيير كان الحذف ألزم ، إذْ كان من كلامهم أنْ يحذفوا لتغيير واحد "(2) .

وممَّا سبق يتضح لنا أنَّه أتَّخذ من المثال النَّادر وهو حَنِيف أصلا للقياس ورفض الكثير المستعمل ؛ لأنَّ قياسه في نظره ضعيف . أمَّا الكسائي فقد وسَّع دائرة القياس ، إذ لم يتوقف في قياسه عند المستعمل الشَّائع على الألسنة ، ولا عند أعراب البدو ، بل مدَّه ليشمل ما ينطق به العرب المتحضرون ممَّن قد دخل اللَّحن على ألسنتهم في رأي البصريين (3) .

ومن أقيسته الَّتي تدلّ على مذهبه هذا ، أنَّه أجاز العطف بالرَّفع على موضع (إنَّ) واسمها وهو الابتداء ، وهو مرفوع ، قبل مجيء الخبر ، مستندًا إلى قوله تعالى : " إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ ءَامَنَ بِاللَّه وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ "(4) ، وخرَّجها على العطف على موضع (إنَّ) واسمها قبل تمام الخبر(5) ، ولم يجز سيبويه ما ذهب إليه الكسائي ، بل إنَّه ذهب إلى أبعد من ذلك فخطَّأ العرب ، يقول : " وأعلم أنَّ

(1)- المرجع السَّابق ، ج3 ، ص339 .

(2)- الكتاب ، ج3 ، ص339 .

(3)- المدارس النَّحوية ، ص176 ، بتصرف .

(4)- المائدة ، الآية 69 ./ البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف الشَّهير بأبي حيَّان الأندلسي الغرناطي – طبعة جديدة بعناية الشَّيخ عرفات حسُّونة ، دار الفكر للطباعة والنَّشر والتَّوزيع ، القاهرة – مصر – 1412 هـ ، 1992 ف ، ج4 ، ص325 ، وفيه : ' وقرأ عثمان ، وأبيّ وعائشة وابن جبير – والجحدري : (والصَّابئين) ، قال الزَّمخشري : وبها قرأ ابن كثير ، وقرأ القرَّاء السَّبعة : (والصَّابئون) بالرَّفع ، وعليه مصاحف الأمصار والجمهور " .

(5)- الإنصاف في مسائل الخلاف ، تأليف أبو البركات عبد الرَّحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري – تحقيق محمد بن محيي الدِّين عبد الحميد ، دار التُّراث العربي ، القاهرة – مصر ، ط4 ، 1380 هـ – 1961 ف ، مسألة [23] ، ص185 ، 186 ، بتصرف .

ناسًا من العرب يَغلَطون فيقولون : إنّهم أجمعون ذاهبون ، وإنّك وزيد ذاهبان ؛ وذاك أنّ معناه معنى الابتداء ... وأمّا قوله عزّ وجلّ : " **وَالصَّابِئُونَ** " فعلى التّقديم والتّأخير ، كأنّه ابتدأ على قوله " **وَالصَّابِئُونَ** " بعد ما مضى الخبر "(1) .

أقسام القياس

للقياس عند النّحاة أربعة أقسام تتمثل فيما يلي :

1- حمل فرع على أصل : ويطلق عليه قياس المساوي ، ومن إعلان الجمع حمى على إعلال المفرد ، فقالوا في جمع قِيَمة : قِيَم ، ودِيَمة : دِيَم ، ... فأُعِلَّتْ كلُّ هذه الجموع لاعتلال المفرد لكلٍّ منه(2) .

2- حمل أصل على فرع : ومن ذلك إعلال المصدر لإعلال فِعْله ، وتصحيحه لصحته فقالوا : في مصدر قُمْتُ قِيامًا ، وقَاوَمْتُ قوامًا(3) ، ففي المثال حملوا الأصل وهو المصدر على فرعه وهو الفعل ، وذلك عند من يعتبرون أنّ أصل الاشتقاق المصدر ، أمّا عند من يعتبرون أنّ أصل الاشتقاق الفعل فيكون كالقسم الأوّل عندهم ، هو حمل فرع على أصل .

لذا أرى - إنْ لم يجانبني الصّواب - أنّ هذا القسم يكاد يكون هو الأول؛لأنّ ما يعتبره فريق أصلا قد يعتبر الآخر فرعًا ، وقد يحمل فريقٌ أصلا على فرع ثمّ يحمل الفرع على الأصل نفسه ؛ تشبيهًا لهما وتتميمًا لمعنى الشّبه بينهما حيث حمل سيبويه الجرّ (للوَجْهِ) في قولهم : هذا الحسن الوَجهِ ، على الجرّ للرّجل من قولهم (الضّارب الرّجلِ) ، إنّما جاز فيه الجرّ تشبيهًا بـ(الحسن الوجه) (4) .

(1)- الكتاب ، ج2 ، ص155 .

(2)- الاقتراح للسيوطي ، ص101 ، بتصرف .

(3)- المرجع السابق ، ص101 ، بتصرف .

(4)- المرجع السابق ، ص101 ، 102 ، بتصرف .

3- حمل نظير على نظير : إمّا في اللّفظ ، أو في المعنى ، أو فيهما ويطلق عليه قياس المساوي ، مثل القسم الأوّل ، ومن ذلك دخول (لام) الابتداء على (ما) النّافية حملا لها في اللّفظ على (ما) الموصولة ، وجواز (غير قائم الزّيدان) حملا على (ما قائم الزّيدان) ؛ لأنّه في معناه . ومن حملِ النّظير على النّظير للشّبه في اللّفظ والمعنى منعهم (أفعلُ التّفصيل) أنْ يرفع الظّاهر لشبهه بأفعلِ التّعجيب وزنًا وأصلا ، وإفادة المبالغة(1) .

4- حمل ضد على ضد : ويطلق عليه قياس الدُّون ، أي : أقلُّ الأمرين أو أحقر الأمرين ، أو أضعفهما ، ومن ذلك جواز النّصب بـ(لم) حملا على النّصب بـ(لن) لوجود النّفي فيهما(2) ، غير أنَّ (لم) لنفي الماضي ، و(لن) لنفي المستقبل .

وبالنّظر إلى الأقسام الأربعة السّابقة أرى أنّها تفريعات لِمَا لا يجب التفريع فيه ، حيث ذكروا أنَّ القسم الأوّل والثّالث يطلق عليهما (قياس المساوي) فهما واحد وفق رأيهم هم ، والقسم الثّاني غير متّفق عليه كما وضّحت سابقًا؛لأنَّ ما يعتبره أحدهم فرعًا قد يعتبره الآخر أصلا ، وما يعتبره فريق فرعًا مثل (ما ، لا ، لات) المشبّهات بـ(ليس) عند البصريين يُهْمِلُهُ الكوفيُّون .

أمّا القسم الرّابع ففيه تناقض ؛ إذ كيف يكون قياسًا ؟ وكيف يكون على ضدٍ ؟ والمثال الّذي قد قاسوا (نافٍ على نافٍ) والمغايرة في زمن النّفي .

وسأعرض نماذج القياس للأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة من خلال كتابه معاني القرآن ، على سبيل المثال لا الحصر ، حيث نجد أنَّ معظم أقيسته جاءت على النّظير ، وأحيانًا يقيس على القليل والشّاذ ، وأحيانًا يقيس على ما لا وجود له

(1)- الاقتراح للسيوطي ، ص105 ، 106 ، بتصرف .

(2)- المرجع السابق ، ص106 ، بتصرف .

إلاّ في ذهنه ، ورُبَّما هذا ما عبّر عنه الشّيخ محمد الطّنطاوي بقوله : " وقد تغيّرت نزعته البصرية (نزعة السّماع) إلى النّزعة الكوفية (نزعة القياس) بل أسرف فيها ، فعوّل على قياسه النّظري في كثير من المسائل الّتي لم يأبه فيها بالفريقين "(1) .

ففي النّص السّابق يبيّن الشّيخ : التزام الأخفش بنزعة البصريين السّماعية ، أي : عدم بناء القاعدة إلاّ على الكثير المطرد المسموع عن العرب،ثم تحوّل إلى النّزعة الكوفية ، والّتي تقيس على النّادر والشّاذ وغير المطرد ، ثمّ خالف المذهبين في قياسه على ما لا وجود له إلاّ في ذهنه فقط،وأحيانًا يقيس على الضّدّ ويقيس على القاعدة ، أي : يحمل فرعًا على أصل.

1- القياس على النظير في اللّفظ :

*- يقيس نصب (مَثُوبَةً) من قوله تعالى : "بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللهِ "(2) على التّمييز من اسم التّفضيل (بِشَرٍّ) ، على نصب (حَسَنًا) على التّمييز من (خَيْرٍ) على قوله : (بِخَيْرٍ من ذَٰلِكَ حَسَنًا) (3) .

- يقيس تحريك (الياء) من قوله تعالى : "طَرَفَيِ النَّهَارِ "(4) ، على : "يَا صاحبي السِّجْنِ " (5) ؛ لأنّ أكثر ما يُحرّك السّاكن بالكسر ، إذا لقيه ساكن(6) .

2- الحمل على النّظير في المعنى :

*- يقيس إسناد الرّبح إلى التّجارة مجازًا ، من قوله : " فَمَا رَبِحَت

(1)- نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة ، تأليف الشّيخ محمد الطّنطاوي - رحمه الله - ، تعليق عبد العظيم الشّناوي ، ومحمد عبد الرّحمن الكردي ، طبعة خاصة بالجامعة الإسلامية سابقًا ، ليبيا - (د ، ط - د ، ت) ، ص95 .

(2)- المائدة ، من الآية 60 .

(3)- معاني القرآن ، لسعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ، تحقيق د. هدى محمود قراعة ، مطبعة الخانجي القاهرة - مصر ، ط1 ، 1990 ف ج1 ، ص284 .

(4)- هود ، من الآية 114 .

(5)- يوسف ، من الآية 39 .

(6)- المعاني ، ج1 ، ص391 ، بتصرف .

تَجَارَتُهُمْ "(1) أي : فما ربحوا في تجارتهم على قول العرب : (خَابَ سَعْيُكَ ، أي : هو الّذي خَابَ) (2)

*- يقيس مجيء (مِن) بمعنى شيئًا من قوله تعالى : "يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الأَرْضُ مِن بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا" (3) ، على نحو ما يقول في الكلام : أهل البصرة يأكلون من البُرِّ والشَّعير ، وذهبتُ فأصبتُ من الطّعام ، تريد شيئًا(4) .

3- حمل فرع على أصل :

*- يقيس عمل (لا) النّافية للجنس في الاسم ؛ لشبهها بالفعل كما شبّهت (إنّ) و (ما) بالفعل(5) .

*- يقيس تخفيف (كأنّ) الثقيلة ولكنّه أضمر فيها فخفف ، من قوله تعالى :" كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إلى ضُرٍّ مَّسَّهُ " (6) ،على الكثير من كلام العرب ، وعلى تخفيف (أنْ) والإضمار فيها ؛ وإنّما هي : (كأنّهُ لم) (7) .

*- يقيس بقاء (لام) الفعل : (يستحيي) من قوله تعالى : "إنَّ اللهَ لاَ يَسْتَحْيِ" (8) وعلّل حذفها بكثرة الاستعمال ؛ لأنَّ ما كان لامه معتلا لم يُعلّ عينة مثل : حَيَيْتُ وحَوَيْتُ) ، فإذا صحّت اللام أعلّتْ العين ، فيقولون : (بِعْتُ وقُلْتُ) (9) .

---

(1)- البقرة ، من الآية 16 .

(2)- المعاني ، ج1 ، ص52 ، بتصرف .

(3)- البقرة ، من الآية 61 .

(4)- المعاني ، ج1 ، ص105 ، بتصرف .

(5)- المصدر السّابق ، ج1 ، ص24 ، بتصرف .

(6)- يونس ، من الآية 12 .

(7)- المعاني ، ج1 ، ص369 ، بتصرف .

(8)- البقرة ، من الآية 26 ./ البحر المحيط ، ج1 ، ص191 ، 195 ، وفيه : "وقرأ الجمهور : (يستحي) بياءين ، والماضي استحيا ، وهي لغة أهل الحجاز ، وقرأ ابن كثير في رواية شبل ، وابن محيصن ويعقوب : يستحي بياء واحدة وهي لغة بني تميم " .

(9)- المعاني ، ج1 ، ص58 ، 59 ، بتصرف .

4- حمل أصل على فرع :

*- يقيس عمل الابتداء في الاسم والخبر ، الرّفع على عمل (إنّ) في الاسم النّصب وفي الخبر الرّفع ، فيقول : " فإنّما رفع المبتدأ ابتداؤك إيّاه ، والابتداء هو الّذي رفع الخبر ، كما كانت (إنّ) تنصب الاسم وترفع الخبر "(1) .

5- الحمل على الضّدّ :

*- يقيس الفعل (يَشْرِي) من قوله تعالى : " وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ " (2) ، يقول : " يَبِيعُهَا ، كما تقول : شَرَيْتُ هَذا المَتَاعَ ، أي : بِعْتُهُ وشَرَيْتَهُ : اشْتَرَيْتُهُ أيْضًا ، يجوز في المعنيين جميعًا ؛ كما تقول إنَّ الجِلَّ(3) ، لأفْضَلُ المَتَاعِ ، وإنَّ الجِلَّ لأرْدَئِه ... ، وكذلك الجَلَلُ(4) ، يكون : العَظِيمَ ، ويكون الصَّغِيرَ ، وكذلك السَّدَفُ (5) ، يكون : الظُّلْمَة والضَّوْءَ "(6) .

*- يقيس (السَّافر) من قوله تعالى: " بِأَيْدِي سَفَرَةٍ " (7) ، على: الكَافِر والكَفَرَةِ(8) سَافِر : فَاعِل مفرد ، مثل : الكَافِر ، وجمعه على وزن (فَعَلَة) .

---

(1)- المعاني ، ج1 ، ص9 . وهو قولٌ ضعيف ؛ لأنّ أقوى العوامل اللّفظ ، وهو الفعل لا يعمل رفعين معًا .

(2)- البقرة ، من الآية 207 .

(3)- لسان العرب ، ج11 ، ص118 ، 119 ، مادة ، (جلل) ، وفيه : " الجِلُّ من المتاع : القَطِف والأكيسة والبُسُط ونحوه ، والجَلُّ ، والجِلُّ بالكسر : قصب الزّرع وسُوقه إذا حُصد عنه السُّنبل ، والجُلّة : وعاء يتخذ من الخوص يوضع فيه التّمر يكنز فيها ، عربية معروفة ، ... والجُلّة والجِلّة : البَعْر وقيل : هو البَعْر الّذي لم ينكسر ، ... " .

(4)- المرجع السّابق ، ج11 ، ص117 ، 118 ، مادة : (جلل) ، وفيه : " الجلل : الشيء العظيم الصّغير المهين ، وهو من الأضداد في كلام العرب ، ويقال للكبير والصغير جلل ، والجلل : يكون للحقير والعظيم " .

(5)- لسان العرب ، ج9 ، ص146 ، مادة : (سدف) ، وفيه : " السّدف بالتّحريك : ظلمة اللّيل ، ... والسُّدفة : طائفة من اللّيل ، .... والسُّدفة : الضّوْء ، وقيل اختلاط الضّوْء والظلمة جميعًا كوقت ما بين صلاة الفجر إلى أوّل الإسفار ، وقيل : السُّدفة : ظلمة فيها ضوء من أوّل اللّيل وآخره ... " .

(6)- المعاني ، ج1 ، ص178 ، 179 .

(7)- عبس ، الآية 15 .

(8)- المعاني ، ج2 ، ص567 ، بتصرف .

6- قياس النّظر(1) :

وهو ما تميّز به الأخفش عن الفريقين ، وما أُسميه القياس الذّهني ، ومن ذلك :

*- يقيس قراءة : " الْحَمْدِ لِلَّهِ " (2) ، بكسر دال (الحمدِ) ، حيث يقـول : " وذلك أنّه جعله بمنزلة الأسماء الّتي ليست بمُتمكّنة ، وذلك أنّ الأسماء الّتي ليست بمُتمكّنة تُحرّك أواخرُها حَرَكَةً واحـدةً ؛ لا تزُول عِلّتُهَا نحـو : (حَيْثُ) ، جعلها بـعض العرب مَضْمُومَةً على كلّ حالٍ "(3) .

وقاس سيبويه قراءة الكسر في دال (الحمدِ) من الآية السّابقـة على السّماع من العرب(4) ، وأمّا الفرّاء فيقيسها على تجانس حركات الاسم الواحد ، قـال : " وأمّا من خفض الدّال من (الحمدِ) فإنه قال : هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حـتى صارت كالاسم الواحد ؛ فثقل عليهم أنْ يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة ، أو كسرة بعدها ضمة ، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل (إبِل) ، فكسروا الدّال ليكون على المثال من أسمائهم ... "(5) .

*- يقيس قـراءة : " اشْتَرَوِا الضَّلَالَةَ " (6) ، بكسـر الواو في (اشْتَرَوِا) وهي قراءة شاذة(7) ، بقـوله : كما يكسـرون في غير هذا الموضع ؛ لالتقـاء السّاكنين

---

(1)- قياس النّظر : هو ذلك القياس الّذي امتاز به الأخفش عن غيره من النّحاة السّابقين له ، ولم يذكره السّيوطي في الاقتراح ، وقد أشـار إليه الشّيخ الطّنطاوي في ترجمته للأخفش ./ انظر : نشأة النّحو ، ص95 .

(2)- الفاتحة ، من الآية 2 ./ البحر المحيط ، ج1 ، ص33 ، وفيه : " والجمهور قرأوا بضم دال الحمد ، وأتْبَعَ إبراهيم بن أبي عَبـلة ميمه لام الجرّ ، لضمّه الدّال وأتْبَعَ الحسن وزيد بن علي كسرة الدّال لكسرة اللام ، وهي أغرب ... " .

(3)- المعاني ، ج1 ، ص9 .

(4)- ينظر : الكتاب ، ج2 ، ص62 ، 63 ، بتصرف .

(5)- معاني القرآن ، للفرّاء ، ج1 ، ص3 .

(6)- البقرة ، من الآية 16 .

(7)- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ، مكتبة المتنبي ، القاهرة – مصر ، (د ، ط – د ، ت) ، ص10 ، وفيه : "بكسـر الواو يحيى بن يَعْمر ....، " ./ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تأليف أبي الفتح عثمان بن جنّي ، تحقيق علي النّجدي ناصـف – د. عبد الحليم النّجار – عبد الفتّاح إسماعيل شلبـي ، القـاهرة – مصر ، (د ، ط) ، 1420 هـ ، 1999 ف ج1 ، ص54 ، (وهي قراءة يحيى بن يَعْمر ، وابن أبي إسحاق ، وأبي السّمّال) .

بتحريك الأوّل إلى الكسر(1) .

*- يقيس علّة منع الصّرف الّتي هي العدل في قوله تعالى :" مَثنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ" (2) ، أي : إنّها معدولة عن: (اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة) فهو عدل عن التعبير بلفظين إلى التعبير بواحد للإيجاز والاختصار ؛ كما أنّهُ مَنْ عَدَلَ (عُمَرَ) عن (عَامِرٍ) لَمْ يَصْرِفْ(3) .

فهرس المصادر والمراجع :

1- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن إسماعيل النّحاس ، تحقيق د. زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني بغداد ، (د ، ط) ، 1397 هـ ، 1977 ف .

2- الاقتراح في علم أصول النّحو ، للسّيوطي ، تحقيق د. أحمد محمد قاسم ، القاهرة- مصر ، (د، ط ، د ، ت) .

3- الإنصاف في مسائل الخلاف ، تأليف أبو البركات عبد الرّحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، تحقيق محمد بن محيّ الدّين عبد الحميد ، دار إحياء التّراث العربي ، القاهرة – مصر ، ط4 ، 1380 هـ 1961 ف .

4 – البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف الشّهير بأبي حيّان الأندلسي الغرناطي طبعة جديدة بعناية الشّيخ عرفات حسّونة ، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع ، القاهرة – مصر ، 1412 هـ ، 1992 ف .

5- ديوان زهير ، دار بيروت للطباعة والنّشر ، (د ، ط) ، 1402 هـ ، 1982 ف

6- ديوان النّابغة ، تحقيق وشرح كرم البستاني ، دار صادر للطباعة والنّشر دار بيروت للطباعة والنّشر ، بيروت – لبنان ، (د ، ط) ، 1383 هـ ، 1963 ف .

7- شرح الأشموني ، حققه وشرح شواهده ووضع فهارسه د. عبد الحميد السّيد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتّراث ، (د ، ط – د ، ت) .

8- شرح التّسهيل ، لابن مالك وهو جمال الدّين محمد بن عبد الله الطّائي الجيّاني

(1)- المعاني ، ج1 ، ص51 ، بتصرف .

(2)- النّساء ، من الآية 3 .

(3)- المعاني ، ج1 ، ص244 ، بتصرف .

الأندلسي ، تحقيق د. عبد الرحمن السّيد – د. محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة ، القاهرة – مصر ، ط1 ، 1410 هـ ، 1990 ف .

9- الشّعر والشّعراء ، تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، دار الثّقافة ، بيروت – لبنان ، (د ، ط – د ، ت) .

10- طبقات فحول الشّعراء ، تأليف محمد بن سلام الجمحي ، قرأه وشرحه أبو فهر محمود محمد شاكر مطبعة المدني ، القاهرة – مصر ، (د ، ط) ، 1974 ف .

11-الكتاب ، تأليف عمرو بن عثمان بن قَنْبر سيبويه ، تحقيق وشرح عبد السّلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت- لبنان ، ط1 ، (د ، ت) .

12- لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة – مصر ، ط3 ، 1414 هـ 1994 ف .

13- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تأليف أبي الفتح عثمان بن جنّي ، تحقيق علي النّجدي ناصف ، د. عبد الحليم النّجار ، د. عبد الفتّاح إسماعيل شلبي ، القاهرة – مصر ، (د ، ط) ، 1420 هـ ، 1999 ف .

14- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ، مكتبة المتنبي ، القاهرة- مصر (د ، ط – د ، ت) .

15- المدارس النّحوية ، د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة- مصر ط5 ، (د ، ت) .

16- معاني القرآن ، لسعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ، تحقيق د. هدى محمود قراعة مطبعة الخانجي القاهرة – مصر ، ط1 ، 1990 ف – وتحقيق د. عبد الأمير الورد عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1985ف

17- المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية ، إعداد د. إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1417 هـ 1996 ف .

18- مغنى اللّبيب ، لجما الدّين بن هشام الأنصاري ، تحقيق د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله راجعه سعيد الأفغاني ، دار الفكر القاهرة – مصر ، ط6 ، 1985 ف .

19- نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة ، تأليف الشّيخ محمد الطنطاوي - رحمه الله - ، تعليق عبد العظيم الشّناوي ، ومحمد عبد الرّحمن الكروي ، طبعة خاصة بالجامعة الإسلامية سابقًا ، ليبيا ، (د ، ط - د ، ت) .

20- وفيات الأعيان لأبي العبّاس شمس الدّين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ، تحقيق د. إحسان عبّاس ، دار صادر ، بيروت - لبنان ، (د ، ط) ، 1414 هـ 1994 ف .